

دور الاتفاقيات الثنائية في تطوير العلاقات التجارية الجزائرية التونسية

The role of bilateral agreements in developing the Algerian-Tunisian trade agreements

ثامر محسن¹، باهي يوسف²

¹ كلية العلوم الاقتصادية و التصرف - صفاقس (تونس)، mohcenetamer@yahoo.fr

² كلية العلوم الاقتصادية و التصرف - صفاقس (تونس)، abou.adel97@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/09/30

تاريخ القبول: 2020/08/30

تاريخ الإرسال: 2020/07/19

ملخص:

لا تستطيع الدول، مهما كانت غنية بمواردها الطبيعية وإنتاجها، أن تؤمن لمجتمعاتها الاكتفاء الذاتي، وبهذا نجد أن الدول تسعى للتعاون مع بعضها وفق شروط معينة. فقد تدخل في منظمات أو تكتلات دولية لدعم التجارة والاقتصاد، أو قد تقوم كل دولة بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع دولة أخرى، بسبب المزايا الكثيرة التي تقدمها هذه الاتفاقيات للدول، ولا شك أن لهذه المبادلة فوائد، فهي تعطي لكل دولة الفرصة في الحصول على بعض المنتجات التي لا تتوفر لديها؛ وهكذا تتمكن الدول المختلفة عن طريق الاتجار مع بعضها من الحصول على أنواع مختلفة من المنتجات والخدمات..

لذلك لابد من دراسة دور هذه الاتفاقيات في التجارة الخارجية الجزائرية عموماً و الجزائرية التونسية خصوصاً، وسنعمد إلى تحليل الميزان التجاري الجزائرية التونسية، لبيان دور هذه الاتفاقيات على واقع التجارة الخارجية بين البلدين ثم معرفة نقاط الضعف والقوة في العلاقات التجارية بين البلدين بقصد الارتقاء بالتجارة الخارجية الجزائرية وتعزيزها بما ينعكس إيجاباً على مختلف جوانب الحياة.

كلمات مفتاحية: الاتفاقيات التجارية الثنائية، التجارة الخارجية، المنتجات، الخدمات، الميزان التجاري.

تصنيفات JEL : F14;F15;F10

ABSTRACT:

Though of their huge natural resources and productions, states cannot reach selfsufficiency. So we find that countries tend to cooperate with each other according to certain conditions. They may become members in an international organizations to support trade and economy, or even each country may sign bilateral agreements with other countries. Recently, because of the advantages offered by those agreements, and there is no doubt that the swap's benefits give to each state the opportunity to get some products that do not have; Through trading between countries, they can get different products and services. Therefore, the role of these agreements on Algerian foreign trade must be studied. In general, especially the Algerian-Tunisian, through the Algerian-Tunisian trade balance analysis of the role of these agreement on the reality of foreign trade between the two countries. to upgrade the Algerian foreign trade, which reflect positively on the various aspect of life.

Keywords: bilateral trade agreements, foreign trade, Products, Services, Trade balance.

JEL Classification Cods : F14;F15;F10

المؤلف المرسل: ثامر محسن الإيميل: mohcenetamer2@gmail.com

المقدمة

من المعروف أن للاتفاقيات الثنائية التجارية بين الدول الأعضاء عدة مزايا كما لها منافع في المجال الاقتصادي بإتاحتها الفرصة للدول كي تستغل ميزاتها النسبية، مما يمكنها من جني العديد من الفوائد الاقتصادية و من مزاياها تقوية أواصر الصداقة والعلاقات الاقتصادية و تعزيز مستوى التعاون و التبادل الاقتصادي بمجالاته المختلفة.

وتعتبر الجزائر من الدول التي لها ميزات نادرا ما تجتمع في دولة واحدة، حيث تتوسط المغرب العربي، فهي محور اتصال بين قطبيه الشرقي و الغربي و تعد جسرا طبيعيا إلى العالم العربي و الإسلامي، كما تمثل 8% من مساحة إفريقيا و هي بوابتها الشمالية نحو موانئ أوروبا و العالم، بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر حلقة ربط بين القارات الثلاث إفريقيا و أوروبا و آسيا و هي ملتقى طرق تجارية برية و بحرية و جوية من أوروبا نحو وسط و جنوب إفريقيا و الشرق الأوسط. الأمر الذي فرض على صناع القرار بالجزائر ببذلوا كل ما في وسعهم حتى تكون السياسة الخارجية متوافقة و العديد و الارتباطات و الاتفاقيات الدولية. ولهذا أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول ولا سيما مع دولة تونس الشقيقة التي وقعت معها الاتفاق التجاري التفاضلي وذلك يوم 04 ديسمبر 2008 والذي دخل حيز التنفيذ في 01 مارس 2014، حيث أدي هذا الاتفاق إلى تعزيز المبادلات التجارية و تنويع مصادرها بين البلدين الشقيقين.

مشكلة الدراسة:

تأتي إشكالية هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

هل تلعب الاتفاقيات الثنائية دورا إيجابيا في تطوير العلاقات التجارية الجزائرية التونسية؟

فرضيات الدراسة:

يمكن أن نضع لهذه الدراسة فرضيات كما يلي:

- هذا الاتفاق ينص على عدة امتيازات للبلدين في مجال المبادلات التجارية .
- من أهم عوامل ضعف الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و تونس و عدم جعلها قوة إقليمية لها القدرة على مواجهة التكتلات الإقليمية و العالمية الأخرى، هو افتقارها إلى الإمكانيات الاقتصادية الكافية لتحقيق هذا الهدف المنشود.
- من أهم نقاط القوة لهذه الاتفاقيات هو الإطار القانوني و الإطار المؤسسي، و الاستثمارات المشتركة، و كذا التجارة البينية.. الخ.
- تتركز معظم معوقات الاتفاقيات الثنائية في وجود اختلافات عديدة منها ماهي ذات طابع سياسي و اقتصادي أو اجتماعي و ثقافي أو مؤسسي و تنظيمي.

أهداف الدراسة:

- تهدف من خلال هذه الورقة للوصول الى مجموعة من الأهداف نلخصها في ما يلي:
- التعرف على تفاصيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر و تونس، و ما مدى مساهمتها في تطوير العلاقات التجارية بين البلدين.

دور الاتفاقيات الثنائية في تطوير العلاقات التجارية الجزائرية التونسية

- إظهار الحجم الحقيقي للمبادلات التجارية بين الطرفين و ذلك في إطار هذه الاتفاقيات.
- الكشف عن أسباب نجاح أو فشل الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال أهمية الاتفاقيات الثنائية، والدور المهم الذي تلعبه في تنمية التجارة الخارجية، وهذا ما دفع بالباحثين لدراسة مدى قدرة هذه الاتفاقيات على تطوير التجارة الخارجية الجزائرية التونسية ثم انعكاس ذلك إيجاباً على التجارة الخارجية الجزائرية. ويهدف البحث إلى التركيز على ما يأتي:

- 1- التعريف بالاتفاقيات التجارية الثنائية وأهميتها وأهدافها.
- 2- التعريف بالاتفاقيات التجارية الجزائرية التونسية.
- 3- بيان الدور الذي تلعبه الاتفاقيات التجارية الثنائية في العلاقات التجارية الجزائرية التونسية.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال عرض المخططات التي مرت بها عملية إبرام هذه الاتفاقيات منذ تأسيسها، كما استخدمنا المنهج الوصفي في عرض ما تضمنته هذه الاتفاقيات من بنود و مواد لتسهيل التعاون التجاري بين البلدين ، وكذلك المنهج التحليلي المتجسد في تحليل المعلومات و البيانات و معرفة حجم التبادل التجاري بين الطرفين.

الدراسات السابقة :

1- دراسة (Menon, 2007) بعنوان : اتفاقيات التجارة الثنائية (Bilateral Trade Agreements)

تناقش هذه الدراسة زيادة التوجه نحو اتفاقيات التجارة الثنائية (الاتفاقيات التجارية الثنائية) من حيث شعبيتها المتزايدة، وآثارها على الاتفاقيات المتعددة الأطراف و نظام التجارة العالمية. و تحاول أن تحدد العوامل العامة و الخاصة التي تعمل على دفع عجلة نمو هذه الاتفاقيات، و كيفية صياغتها، و ذكرت عدد من البلدان التي برزت و نجحت في مجال عقد مثل هذه الاتفاقيات، مثل اليابان و كوريا على سبيل المثال، و أوضحت أن معظم الاتفاقيات متعددة الأطراف في يومنا هذا هي نتيجة لاتفاقيات ثنائية .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، وفي مقدمتها النمو الكبير للاتفاقيات التجارية الثنائية بسبب مزاياها المتعددة، وفي مقدمتها المرونة الكبيرة التي تقدمها للدول الداخلة في الاتفاقية، والوثوق بمثل هذه الاتفاقيات بسبب الدور المهم الذي تلعبه في تطوير اقتصاديات الدول وتنميتها.

2- تقرير الحكومة الاسترالية (Australian Government، 2010): بعنوان : الاتفاقيات التجارية الثنائية

والإقليمية

المهدف الرئيسي من هذا التقرير المنشور عن الحكومة الأسترالية، هو دراسة الاتفاقيات التجارية الثنائية، وتقييم أثرها على القطاع الاقتصادي بشكل أساسي، للوصول إلى نتائج تفيد في ترقية السياسات الاقتصادية وتحقيق الرفاه للمجتمع في الأجل الطويل.

يتضمن هذا التقرير التعريف بالاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، وأنواعها، كما يتناول تطور هذه الاتفاقيات، ومن ثم الآثار الاقتصادية لها، والأدلة التي تثبت دور هذه الاتفاقيات في تخفيض الحواجز التجارية والاستثمارية، وتقديم الدعم للنظام التجاري العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ودورها في تعزيز التكامل الإقليمي، وتقييم أثرها على كل من الأداء الاقتصادي والتدفقات التجارية للبلدين الموقعين على الاتفاقية. وتم التوصل إلى العديد من النتائج وأهمها:

- دور الاتفاقيات الثنائية في إزالة الحواجز التجارية، وتخفيض التكاليف بين الدولتين الداخلتين في الاتفاقية.
- تحسين الدخل القومي لكلا الدولتين الموقعتين على الاتفاقية.
- دور هذه الاتفاقيات في زيادة الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد داخل الاقتصاد وزيادة التنافسية، بالإضافة إلى دورها في جذب الاستثمارات. وتم التنويه إلى أن الآثار الإيجابية لهذه الاتفاقيات هي أكبر في البلدان المتقدمة منها في البلدان النامية.

3- دراسة (Brownsell, 2012) بعنوان : الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية (Bilateral And Regional Trade Agreements)

تتناول هذه الدراسة التعريف بالاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، وكيفية عمل هذه الاتفاقيات في ظل نظام التجارة العالمي، ومن ثم الحديث عن تاريخ منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وناقشت وضع الاتفاقيات الثنائية من حيث تزايد عددها في الفترة الأخيرة على الرغم من وجود منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وأثر هذه الاتفاقيات على التجارة العالمية. وأخذت مجموعة دول NAFTA وعلاقتها التجارية مع العديد من بلدان العالم بوصفها حالة دراسية.

وتوصلت إلى العديد من النتائج منها:

- فسرت التزايد الكبير في عدد الاتفاقيات الثنائية بأن منظمة التجارة العالمية أصبحت بطيئة نسبياً وغير فعالة بوصفها وسيلة لإنشاء نظام تجارة حرة بين البلدان.
- تعتبر الاتفاقيات الثنائية والإقليمية أسهل وأكثر جاذبية للبلدان النامية من الدخول في منظمة التجارة العالمية، لأنها تعمل على تحرير التجارة بشكل أسرع. وهذا ما يدعو إلى القلق لأن اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية هي عبارة عن نظام معقد من التداخل والترتيبات التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على الدول النامية، لأنه لم يتم تجهيزها للتعامل مع هذه الدرجة العالية من التعقيد، ومن الممكن أن تعمل هذه الاتفاقيات على مضاعفة الوقت، والخوف من أن البلدان النامية غير قادرة على التعامل مع هذه الدرجة من التعقيد مما يجعلها عرضة للفشل على المدى الطويل.

1- مفهوم الاتفاقيات الثنائية:

تصنف الاتفاقيات الدولية أو المعاهدات بحسب شكلها و موضوعها و أطرافها . فالمعاهدة من حيث الشكل، إما رسمية تتبع فيها إجراءات التفاوض و التوقيع و التصديق و الإيداع، و إما بسيطة يتم في عقدها تجاوز بعض ما تقدم من إجراءات، كأن يكتفي بعد التفاوض بالتوقيع و بتبادل وثائق هذا التوقيع.

و هي من حيث الموضوع، إما عقدية و مثال ذلك الاتفاقية الثقافية أو العسكرية أو الاقتصادية بين سورية و الجزائر . و إما شارعة، أي تنظم أموراً موضوعية فهم أكثر من دولتين، مثال ذلك ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 م ، و اتفاقية فيينا

دور الاتفاقيات الثنائية في تطوير العلاقات التجارية الجزائرية التونسية

لقانون المعاهدات لعام 1969 م. و هذه المعاهدات الشارعة، قد تكون مفتوحة لجميع الدول، تصدق عليها أو تنضم إليها، و قد تكون مغلقة، أي مفتوحة على عدد محدد من الدول.

و هي من حيث الأطراف: ثنائية أي تجمع بين دولتين فقط، أو تكون جماعية: أي بين أكثر من ذلك. (بن بركة، 2013 ص:8)

ويمكن تعريف الاتفاقيات التجارية على أنها " اتفاق بين دولتين أو أكثر على إنجاز إجراءات محددة لتشجيع التبادل التجاري فيما بينها"، و قد تشمل هذه الإجراءات جميع السلع و المنتجات أو تقتصر على سلع محددة يتم الاتفاق عليها بين أطراف الاتفاقية. (دياب و الهنداوي، 2013)

2- أهمية الاتفاقيات التجارية الثنائية:

ويمكننا حصر الإيجابيات العائدة على الدول من جراء عقد مثل هذه الاتفاقيات في الآتي:

- ✓ - تقوية أواصر الصداقة والعلاقات الاقتصادية، وتعزيز مستوى التعاون الاقتصادي بمجالاته المختلفة من خلال تحرير التجارة وزيادتها بين الدول زيادة تخدم مصالحها المتبادلة.
- ✓ - تشجيع التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى الإسهام بشكل مباشر في زيادة حركة الاستثمارات بين البلدين، والاستخدام الأمثل لموارد، ما يعمل على رفع القدرات الإنتاجية و زيادة تنافسية منتجات كلا البلدين على المستوى الدولي، وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية لكل منهما.
- ✓ اتساع حجم السوق : تكون السوق في الدولة الواحدة ضيقة ولا تستوعب جميع ما تنتجه المشاريع في هذه الدولة وعند دخول الدولة مع دول أخرى في اتفاقيات تعاون اقتصادي يؤدي ذلك إلى اتساع الفرص التسويقية، وإلى اتساع سوق السلع، كما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج والتخصص في الإنتاج وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء. وقد قدم " فارمر ورشمان" تقرير يبين نتائج التعاون الاقتصادي على الشركات العاملة و يؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة حجم المبيعات.
- ✓ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي :تزداد فرص النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتفاقية عند حرية تنقل رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة على المدى الطويل، وذلك بسبب اتساع السوق وخلق فرص جديدة للاستثمارات في مجالات مختلفة وزيادة في عدد ونوعية المشاريع الإنتاجية.
- ✓ تحسين شروط التبادل التجاري :إن التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء يؤدي إلى التقارب بينها في المعاملات التجارية والاقتصادية، و تستطيع أن تفرض شروطها ومطالبها على الدول غير الأعضاء، و تمنح مزايا تفضيلية لبعضها ولا تتمتع بها سوى الدولتين الموقعتين على الاتفاقية ، وكذلك تتحكم في إنتاج بعض السلع المهمة وتداولها أو زيادتها.
- ✓ -زيادة التوظيف :إن مثل هذه الاتفاقيات، وما ينجم عنها من زيادة الاستثمارات بين البلدين، وزيادة المشاريع الإنتاجية في مختلف المجالات للاستفادة من اتساع حجم السوق، سيؤدي إلى زيادة معدلات التوظيف في كلا الدولتين

الداخلتين في الاتفاقية، وكذلك تعمل على انتقال اليد العاملة من الدولة ذات الفائض إلى الدولة ذات العجز في هذا المجال.

3- أنواع الاتفاقيات التجارية الثنائية:

تتعدد الأنواع والأشكال التي تتخذها الاتفاقيات الثنائية، وفيما يلي شرح مبسط لكل نوع: (عثمان، وآخرون، 2015)

3-1- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار: تهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع وحماية استثمار مواطني كلا الدولتين المتعاقدين وشركاتهم في أراضي الدولة الأخرى، من خلال توفّي الأسس والأطر التي من شأنها المساعدة على تحفيز وزيادة النشاط الاستثماري والتجاري والصناعي. وتكمن ميزات الاتفاقية في حرية تحويل الاستثمارات وعائداتها من دون قيد أو شرط، وحظر نزع ملكيتها ما لم يتم لغرض عام ومقابل تعويض عادل وفوري.

3-2- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال: تهدف هذه الاتفاقية أساساً إلى منع الازدواج الضريبي على مواطني ومؤسسات الدولة المتعاقدة الأخرى، وإلى توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لاستقطاب وتدفق رؤوس الأموال بين الطرفين المتعاقدين، وتمتيز هذه الاتفاقية بأنها تنص على أن الضرائب تدفع فقط في إحدى الدولتين المتعاقدين بالنسبة للدخل وأرباح المؤسسات للأشخاص والشركات من ضريبة الدخل وأرباح المؤسسات وأرباح الأسهم والملاحة والنقل الجوي وأرباح رأس المال وعوائد الامتياز والمهن الحرة ومعاشات التقاعد والخدمة الحكومية والميراث وغيره.

3-3- اتفاقية الإعفاء الضريبي على الدخل الناتج عن عمليات النقل الجوي: تهدف هذه الاتفاقية إلى الإعفاء المتبادل على الدخل والأرباح والمكاسب التي تحصل عليها أي مؤسسة تابعة لإحدى الطرفين المتعاقدين، من تشغيل طائراتها في النقل الجوي الدولي بالإضافة إلى الدخل الإضافي الناجم عن ذلك التشغيل، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

3-4- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني: تهدف هذه الاتفاقية إلى تنمية التعاون التجاري والاقتصادي والفني وفقاً للقوانين المعمول بها في كلا البلدين، وتطويرها على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة من خلال خلق الظروف المناسبة التي تضمن التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال وكذلك حرية انتقال الأفراد والاستثمارات المشتركة بين الطرفين المتعاقدين.

4- الإطار القانوني للاتفاقيات التجارية الثنائية بين الجزائر و تونس:

موجب المرسوم الرئاسي رقم 10-12 مؤرخ في 11 يناير 2010 المتضمن التصديق على الاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية التونسية، الموقع بتونس في 6 ذي الحجة عام 1429 الموافق 4 ديسمبر 2008. حيث تم الاتفاق بموجبه على قوائم المنتجات الصناعية المستفيدة من امتيازات ضريبية للتصدير والاستيراد المرفقة بالاتفاقية (وزارة التجارة الجزائرية، 2008):

4-1- التصدير:

قائمة D1 : منتجات صناعية (معفاة من الرسوم الجمركية).

قائمة D2 : منتجات زراعية و غذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية).

4-2- الاستيراد:

قائمة C1 : منتجات صناعية (معفاة من الرسوم الجمركية).

قائمة C2 : منتجات صناعية تستفيد بتخفيض بـ 40% من الرسوم الجمركية.

قائمة C3 : منتجات زراعية و غذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية).

5- المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس (سفارة الجزائر) :

إن إبرام الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس يوم 04 ديسمبر 2008 وانضمام الجزائر للمعاهدة العربية للتبادل الحر بداية من الأول جانفي 2009 أدى إلى تعزيز المبادلات التجارية وتنويع مصادرها بين البلدين.

حسب إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2010، تعتبر تونس أحد أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر حيث بلغ حجم الصادرات ما قيمته 536 مليون دولار أمريكي (وزارة التجارة الجزائرية، 2011).

6- قطاعات التعاون (سفارة الجزائر):

6-1- الطاقة:

- وقع البلدان على العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الطاقة والتي تعتبر جزءا هاما من التعاون الثنائي، تتمثل أساسا في زيادة قدرة الربط الكهربائي وزيادة كمية الغاز الطبيعي المصدر إلى تونس عبر المناطق الحدودية الجزائرية.

- ومن جهة أخرى، توسع نطاق التعاون في مجال الطاقة ليشمل نشاطات التنقيب و إنتاج المحروقات، حيث قامت الشركة الجزائرية سونا طراك (SONATRACH) بالشراكة مع المؤسسة التونسية للنشاطات البترولية (ETAP) باستغلال المنطقة البحرية "خلودية" (جنوب خليج الحمامات) حيث تجسدت الشراكة بين الشركتين من خلال إنشاء المؤسسة المشتركة "نيميد (NUMYD)" وذلك سنة 2003 .

6-2- الاستثمارات

عرفت الاستثمارات المشتركة الجزائرية التونسية في السنوات الأخيرة زيادة وديناميكية واضحة، حيث تحصي تونس أكثر من 60 مشروعا بالجزائر في حين أن عدد المشاريع الجزائرية في تونس ارتفع إلى 31 مشروع، وأصبح للاستثمارات بين البلدين منافذ جديدة منها قطاع البنوك، الإلكترونيك و تكنولوجيا الاتصال و المواد الصيدلانية و غيرها .

و في هذا الصدد تبرز أهمية الدور الموكل للقطاع الخاص للنهوض بالاستثمارات، و المساهمة في تنفيذ المشاريع المشتركة بين البلدين و ذلك بالعمل على تكثيف التعاون و تنظيم اللقاءات بين رجال الأعمال و المستثمرين الخواص خاصة بعد توقيع البلدين سنة 2008 على الاتفاق التجاري التفاضلي.

* تجدر الإشارة إلى أن انعقاد الدورة الثامنة عشر(18) للجنة الكبرى المشتركة سنة 2010 كانت فرصة سانحة لتوقيع بروتوكول تعاون في مجال الاستثمار بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر (ANDI) و وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بتونس (FIPA).

6-3- الأشغال العمومية :

انطلاقاً من روح حسن الجوار والاستغلال الأمثل لشبكات الطرق لما يعود بالمصلحة على البلدين، تم إنجاز ستة (06) نقاط اتصال من الطرق الوطنية في مرحلة متقدمة من الأشغال، من جهة أخرى اتفق الطرفان على نقطة الاتصال لشبكات الطرق السريعة في البلدين.

6-4- الموارد المائية :

أعربت السلطات المختصة في البلدين عن إرادتها في الشروع بتبادل الوثائق والمعلومات حول الموارد المائية المتوفرة على طول الحدود بين البلدين و الخطوات الواجب إتباعها في حالة الفيضانات أو في حالات الجفاف الطويل.

6-5- تنمية المناطق الحدودية

يعرف التعاون من أجل تنمية المناطق الحدودية اهتماماً متجدداً وذلك بغية إعادة تنشيط اللجنة التقنية المشتركة المكلفة بالتنمية في المناطق الحدودية.

7- تحليل قيمة التجارة الخارجية بين البلدين:

في هذا الجزء من الدراسة نحاول تحليل قيمة المبادلات التجارية بين البلدين، وذلك بفصل سنوات الدراسة عن بعضها أي سنوات من إبرام الاتفاقية إلى ما قبل دخولها حيز التنفيذ (من 2008 إلى 2013) و سنوات بعد دخولها حيز التنفيذ (من 2014 إلى 2018)، وهذا من أجل المقارنة في مدى نجاح هذا الاتفاق في تطوير العلاقات التجارية بين الطرفين و إنعاش التنمية الاقتصادية بينهما.

بحيث يوضح الجدول رقم (01) أدناه قيمة صادرات الجزائر باتجاه دولة تونس الشقيقة طول فترة الدراسة دون تقسيم:

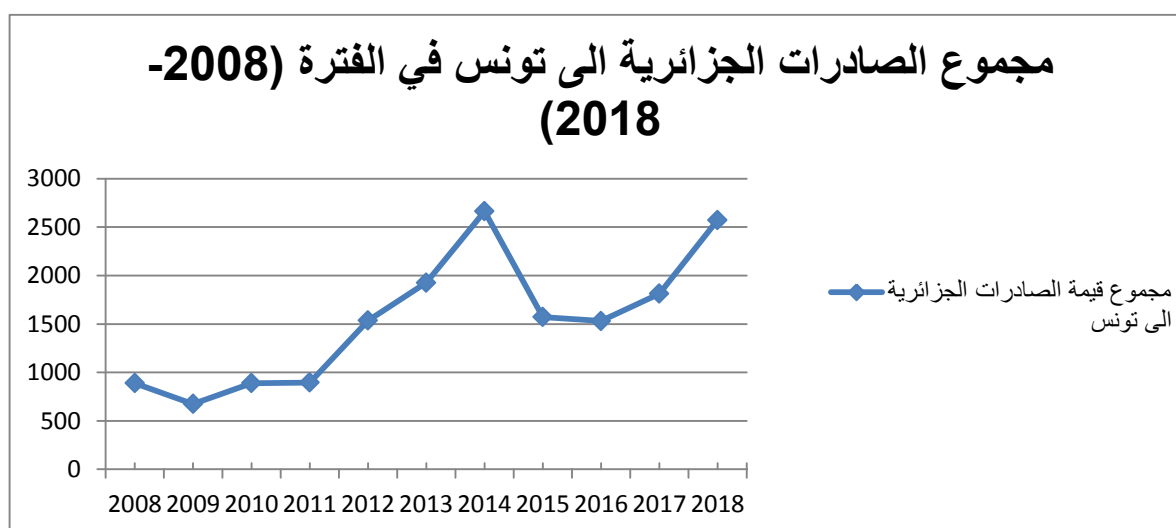
الجدول (01): يمثل مجموع قيمة الصادرات الجزائرية إلى الجمهورية التونسية خلال فترة الدراسة (2008-2018)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
م.ق. الصادرات الجزائرية (مليون د.تونسي)	890.0	674.5	890.0	896.4	1,535.0	1,925.8	2,662.8	1,571.5	1,530.5	1,812.2	2,572.2

المصدر : من إعداد الطالبين: بالاعتماد على بيانات المعهد الوطني للإحصاء بتونس.

والشكل البياني التالي يوضح تطور حجم الصادرات الجزائرية باتجاه تونس فنلاحظ أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع متزايد من سنة 2008 إلى غاية سنة 2014، ثم يتزل في سنة 2015 و 2016 ومن ثم يستمر في الزيادة كبيرة تصل إلى 2,572.2 مليون دينار تونسي في سنة 2018 .

الشكل (01) يوضح تطور حجم الصادرات الجزائرية نحو تونس خلال فترة الدراسة



المصدر : من إعداد الطالبين: بالاعتماد على بيانات المعهد الوطني للإحصاء بتونس

7-1- تحليل قيمة الصادرات الجزائرية باتجاه دولة تونس:

في هذا المحور سنعرض لدراسة مجموع قيمة صادرات الجزائر نحو تونس لجميع أصناف المواد مجمعة دون تفصيل وحتى تتمكن من ذلك قمنا بتقسيمها الى قسمين كما يلي:

7-1-1- قيمة الصادرات قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ (2008 – 2013)

بحيث يوضح الجدول رقم (02) أدناه قيمة صادرات الجزائر باتجاه دولة تونس الشقيقة وهذا قبل دخول الإتفاقية التفاضلية بين الطرفين ، حيز التنفيذ وهذا من (2008 – 2013) بحيث كانت قيمة الصادرات لسنة 2013 هي أعلى المستويات التي وصل إليها التبادل التجاري بين الطرفين حيث بلغت قيمة الصادرات بينهما ما يقارب 1,925.8 مليون دينار تونسي، ثم تليها في سنة 2012 حيث بلغت ما يقارب 1,535.0 مليون دينار تونسي ، وأقل قيمة في الجدول نلاحظها في سنة 2009 بقيمة قدرها 674.5 مليون دينار تونسي.

الجدول(02): مجموع قيمة الصادرات الجزائرية نحو تونس في الفترة (2008-2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
م.ق. الصادرات الجزائرية (مليون دينار تونسي)	890.0	674.5	890.0	896.4	1,535.0	1,925.8

المصدر : من إعداد الطالبين: بالاعتماد على بيانات المعهد الوطني للإحصاء بتونس.

7-1-2- قيمة الصادرات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ (2014 – 2018)

بحيث يوضح الجدول رقم (03) أدناه قيمة صادرات الجزائر باتجاه دولة تونس وهذا بعد دخول الإتفاقية التفاضلية بين الطرفين حيز التنفيذ، أي من (2014 – 2018) بحيث كانت قيمة الصادرات لسنة 2014 هي أعلى المستويات التي وصل إليها التبادل التجاري بين الطرفين حيث بلغت قيمة الصادرات بينهما ما يقارب 2,662.8 مليون دينار تونسي، ثم تليها في سنة 2018 حيث بلغت ما يقارب 2,572.2 مليون دينار تونسي ، وأقل قيمة في الجدول نلاحظها في سنة 2016 بقيمة قدرها 1,530.5 مليون دينار تونسي

الجدول(03): مجموع قيمة الصادرات الجزائرية نحو تونس بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في الفترة (2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
م.ق.صادرات الجزائر نحو تونس(مليون د.تونسي)	2,662.8	1,571.5	1,530.5	1,812.2	2,572.2

المصدر : من إعداد الطابين: بالاعتماد على بيانات المعهد الوطني للإحصاء بتونس.

7-2- تحليل قيمة الصادرات التونسية باتجاه الجزائر

حيث سيتم عرض حجم الصادرات التونسية الموجهة إلى دولة الجزائر لمجموعة من أصناف المواد محل التصدير دون تفصيل ، بحيث يلخصها الجدول التالي:

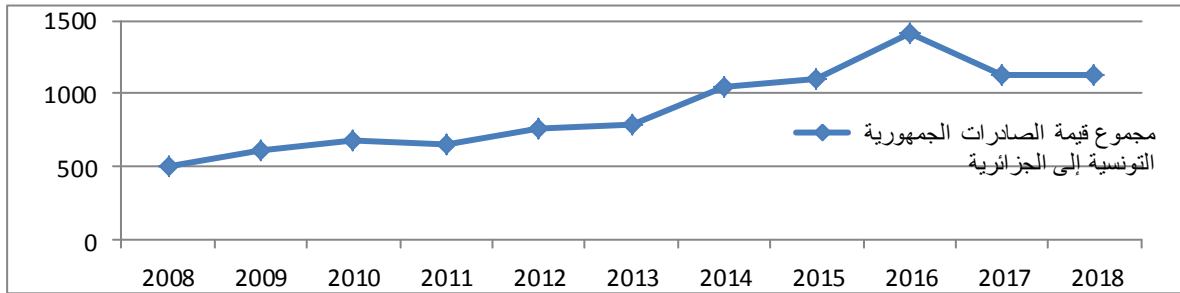
الجدول (04): يمثل مجموع قيمة الصادرات الجمهورية التونسية إلى الجزائرية خلال فترة الدراسة

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
م.ق.الصادرات التونسية(مليون د.تونسي)	499.3	608.2	679.7	656.0	757.0	789.8	1049.5	1094.9	1420.0	1131.1	1121.7

المصدر :من إعداد الطابين : بالاعتماد على بيانات المعهد الوطني للإحصاء بتونس.

والشكل البياني التالي يوضح تطور حجم الصادرات التونسية باتجاه الجزائر فنلاحظ أن الصادرات التونسية في ارتفاع متزايد من سنة 2008 إلى غاية سنة 2016 ، مع وجود انخفاض طفيف في سنتي 2017 و2018، ويتضح جليا من المنحنى البياني أدناه أن هناك دور كبير للاتفاقية التفاضلية في زيادة حجم الصادرات التونسية نحو الجزائر.

الشكل رقم (02) يوضح تطور حجم الصادرات التونسية نحو الجزائر خلال فترة الدراسة



المصدر : من إعداد الطابين : بالاعتماد على بيانات المعهد الوطني للإحصاء بتونس.

الخاتمة:

إن تعزيز الموقع التونسي الجزائري في المحيط الاقتصادي الجهوي والإقليمي يتطلب خطوات في تحسين الإطار القانوني للمبادلات التجارية التونسية الجزائرية، لأن ذلك يخدم مسار تشابك المصالح لمجابهة التحديات المطروحة سوى على المستوى الإقليمي أو الدولي، وهو ما سيكون له واقع ايجابي بالنسبة إلى رجال الأعمال والمؤسسات المالية والخدماتية في البلدين، كما سيعطي دفعا للمبادلات التجارية الثنائية ويسهم في خلق ديناميكية جديدة بين المتعاملين الاقتصاديين لتطوير علاقات التعاون والشراكة، في مرحلة تشهد فيها العلاقات الاقتصادية والبشرية بين تونس والجزائر تطورا ملحوظا.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- لا تستطيع أية دولة من دول العالم النأي بنفسها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من دون وجود علاقات تجمعها مع باقي دول العالم، ومن الضروري قيام مبادلات بين جميع الدول ليس فقط من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وإنما أيضاً من أجل إنعاش كيانها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها والحاجة لتصرف فائض الإنتاج والانتفاع بمزايا التخصص لكل دولة لتحقيق التقدم والتطور في جميع المجالات.
- 2- لجوء معظم الدول، وبقصد تطوير تجارتها الخارجية والارتقاء بها إلى تنظيم العلاقات فيما بينها عن طريق عقد الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف، وذلك بسبب الدور المهم الذي تلعبه الاتفاقيات في تطوير التجارة الخارجية للدول الداخلة بالاتفاقية من خلال الأنواع والأشكال العديدة التي تتخذها هذه الاتفاقيات.
- 1- الدور المهم الذي تلعبه الاتفاقيات الثنائية في تطوير التجارة الخارجية للدول الداخلة في الاتفاقية، إذ إن لهذه الاتفاقيات آثار إيجابية على الأداء التصديري لكل من البلدين الموقعين على الاتفاقية. وتمثل هذا الأثر الإيجابي بارتفاع نسبة صادرات كل من البلدين بنسبة مرتفعة جداً بعد تنفيذ هذه الاتفاقية، كما لم يقتصر هذا الأثر الإيجابي على التجارة الخارجية فقط وإنما تعداها إلى مجالات أخرى في مقدمتها تحسين العلاقات السياسية بين البلدين ما ساعد على خلق مناخ مناسب وثقة أكبر للدخول في مجالات أخرى للتعاون، وارتفاع معدلات الاستثمارات بين البلدين بشكل ملحوظ وكذلك تنشيط السياحة.
- 2- جمعت الجزائر علاقات قوية مع تونس في السابق واستكملت العلاقات الجزائرية التونسية مسيرتها السابقة بعد الاستقلال، و حصلت كثير من التطورات في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تمثلت في عقد العديد من الاتفاقيات في هذا المجال وغيرها من المجالات الأخرى ومنها النقل والطاقة والسياحة وغيرها.
- 3- لدى تحليل الميزان التجاري الجزائري التونسي تمت ملاحظة ارتفاع نسبة التبادل بين البلدين، وذلك بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي سنة 2014 مما يدل على أن للاتفاقية الأثر الإيجابي في زيادة التبادل التجاري بين البلدين ، مع العلم أن الاتفاقية لم تفعل على الوجه المطلوب.

التوصيات:

- 1- تعزيز الاتفاقيات الثنائية وتطويرها في مجال التجارة الخارجية الجزائرية لما تحمله هذه الاتفاقيات من آثار إيجابية على اقتصاديات الدول وحركة التجارة الخارجية لديها، بالإضافة إلى انعكاس هذه الآثار على كافة مجالات الحياة. وهذا ما أثبتته الزيادة المطردة في عدد هذه الاتفاقيات واحتلالها نسبة مرتفعة جداً من إجمالي الاتفاقيات المعقودة في عالمنا اليوم.
- 2- تقديم تسهيلات إضافية لجذب الاستثمارات المباشرة و الغير مباشر، ما ينعكس إيجاباً على جميع نواحي الاقتصاد والحياة بين البلدين، و رفع معدلات التبادل بين الطرفين.
- 3- أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتونس في تزايد خاصة بعد دخول الاتفاقية التفاضلية حيز التنفيذ في 01 مارس 2014.
- 4- تعدد السوق الجزائرية الأولى إفريقيا وعربيا بالنسبة لتونس والرابعة عالميا ما يجعلها ذات أهمية قصوى بالنسبة لتونس.
- 5- تقوية البناء القانوني والمؤسسي الضروري للتكامل الاقتصادي.

المصادر والمراجع:

- 1- بن بركة فاطمة الزهراء، دور الاتفاقيات الثنائية في ضمان الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص قانون دولي و علاقات دولية، جامعة الجزائر 1، 2013
- 2- دياب أريج، الهنداوي سهر، "دراسة حول اتفاقيتي التجارة الحرة الأردنية و المناطق الصناعية المؤهلة"، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، غرفة تجارة عمان، نقلا عن الموقع: www.ammanchamber.org.jo
- 3- البوز، نيفين. اتفاقيات التجارة الثنائية وأثرها على التجارة الخارجية السورية (دراسة خاصة للاتفاقية الثنائية السورية التركية)، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تشرين، دمشق، 2011.
- 4- سلمان عثمان، زينه محمد، دور الاتفاقيات الثنائية في تطوير العلاقات التجارية السورية- الروسية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 3، دمشق، 2015.
- 5- فاطمة الزهرة بن بركة. (2013). دور الاتفاقيات الثنائية في ضمان الاستثمار الأجنبي في الجزائر-مذكرة ماجستير. الجزائر، الجزائر، جامعة الجزائر 1.
- 6- سفارة الجزائر. (بلا تاريخ). سفارة الجزائر بتونس. تاريخ الاسترداد 05 25، 2020، من موقع سفارة الجزائر بتونس: <http://www.ambdz.t>
- 7- وزارة التجارة الجزائرية. (04 12، 2011). وزارة التجارة الجزائرية. تاريخ الاسترداد 06 05، 2020، من <https://www.commerce.gov.dz>
- 8- Australian Government. (2010). *Bilateral And Regional Trade Agreements*. Australia: Australia.
- 9- Brownsell, L. A. (2012). *Bilateral And Regional Trade Agreements*. Retrieved 07 15, 2020, from <https://docplayer.net/>.
- 10- Menon, J. (2007). *Bilateral Trade Agreements*. *Asian-Pacific Economic Literature*, 21 (2), pp. 29-47.